معيقات إعادة البناء السياسي في الولايات الأمريكية الجنوبية في أعقاب الحرب الأهلية (1865-1877)

محمد بني سلامه *

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح طبيعة السياسات الحكومية للولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الحرب الأهلية، وهي الفترة التي أطلق عليها (إعادة البناء) Reconstruction Era تجاه الولايات الجنوبية الثائرة، بهدف إعادتها إلى الاتحاد، وتجاوز العقبات القانونية والدستورية التي برزت بسبب تداعيات الحرب. كما تهدف الدراسة أيضا إلى الاطلاع على القوانين والتعديلات الدستورية وتأثيرها على إعادة بناء الجنوب من الناحية السياسية، وكيف تأثر السود المحررون بها. وخلصت الدراسة إلى أنه لم تكن هناك إستراتيجية واضحة أو خطة حكومية مرسومة لإعادة البناء، وأن تقاطع المصالح بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي جعل تمكين السود أمرا ثانويا، إذ تعرضوا لعنف غير مسبوق جعلهم عاجزين عن المشاركة في العملية السياسية بما يتلاءم مع نسبتهم وفق ما تشير إليه الإحصائيات.

المقدمــة

اندلعت الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية في 12 إبريل 1861، إثر فوز مرشح الحزب الجمهوري للانتخابات الرئاسية أبراهام لنكولنAbraham Lincoln[1]، ويمكن القول بأن العديد من الأسباب والعوامل اجتمعت لتشكل في مجملها أسبابا للحرب بين الحكومة الاتحادية والولايات الإحدى عشرة التي أعلنت انفصالها عن الاتحاد،حيث انعكس التباين الاقتصادي بين الجنوب الزراعي والشمال الصناعي على التوجهات السياسية للأحزاب، وبرزت قضايا خلافية جعلت الهوّة بين الشمال والجنوب تتسع شيئا فشيئا، فمسألة تحرير الرقيق والحماية الجمركية وأسعار الأراضي جعلت المصالح تتقاطع بين الجانبين.[2]

نظريا، شكّلت الحرب الأهلية الأمريكية 1861-1865 فرصة أمام السود المحرّرين للانخراط في المجتمع الأمريكي على قدم المساواة أسوة بالمواطنين البيض، ذلك أن استسلام الولايات الجنوبية في السنة الرابعة من الحرب، جعل الحكومة الاتحادية تفرض شروطها وأهدافها،

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2015.

* قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

والتي كان من أهمها تحرير أربعة ملايين عبد تقريبا في الولايات الجنوبية الثائرة، وإعادة توطينهم ومنحهم الحقوق المدنية كاملة، بما فيها الحقوق السياسية.وكان الرئيس أبراهام لنكولن قد شهد نهاية الحرب الأهلية في 10 أيار 1865 بعد الاستسلام غير المشروط للولايات الثائرة، إلا أنه لم يتمكن من تنفيذ برنامجه لإعادة بناء الجنوب المدمّر، حيث تم اغتياله في 15 نيسان 1865 وتسلم نائبه أندرو جونسون Andrew Johnson[3] رئاسة الاتحاد، مما خلق حالة من الإرباك، سياسيا وأمنيا، خاصة أن الرئيس الجديد لم تكن لديه شعبية لنكولن ولا مهاراته السياسية، فكان لتلك الحادثة الأثر الواضح في اعتبار الفترة 1865-1877 من أكثر فترات التاريخ الأمريكي تعقيدا، بسبب التجاذبات السياسية والحزبية بين ديمقراطيي الجنوب المهزوم، وجمهوريي الشمال المنتصر، وهذا جعل قضية السود المحررين تفتقر إلى الأسس والمنهجية الواضحة للتعامل مع شريحة واسعة من مواطني الولايات المتحدة، كان تحريرهم وإدماجهم في المجتمع سببا في نشوب الحرب.[4]

كان لتداخل المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين القطاعين الشمالي والجنوبي وتقاطعها في كثير من الأحيان أن جعلت مسألة السود المحررين ترتبط بتجاذبات القوى السياسية المتصارعة، فحتى داخل الحزب الواحد برزت أكثر من وجهة نظر حول الاستراتيجيات والخطط التي ينبغي اتباعها تجاه السود، إذا ما أضفنا إلى كل تلك التعقيدات قضية التركيبة البنيوية الاجتماعية للجنوب الزراعي الأرستقراطي، واستحالة تقبله فكرة مشاطرة عبيد الأمس لسادتهم البيض في كل الحقوق والواجبات، ومما زاد الأمور ضبابية أن برزت قضايا دستورية شائكة تتعلق بحقوق الولايات في سنّ قوانينها الخاصة. وخلاصة الأمر أنه إذا كانت القوات الاتحادية قد انتصرت في نهاية الحرب فإنها باتت عاجزة عن قطف ثمار ذلك النصر.

أهمية الدراسة ومنهجيتها:

إذا ما استثنينا بعض الكتب المترجمة فان الباحث نادرا ما يعثر على كتاب أو بحث متخصص باللغة العربية حول التاريخ التفصيلي للولايات المتحدة الأمريكية ، إضافة إلى أن غالبية الكتب باللغة العربية ركّزت بشكل واضح على علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية.

واعتمدت هذه الدراسة بشكل رئيس على الوثائق والإحصائيات مصدراً للمعلومات، ولعل أبرز الوثائق التي اعتمدت عليها في إعداد هذه الدراسة هي إحصاءات السكان خلال فترة الدراسة The U.S. Census Bureau، ومجموعة قوانين الولايات المسمّاة بقوانين السود Black Code وسجلات مكتب المحررين Freedmen's Bureau Records والتعديلات الدستورية Constitution of the United States Amendments بالإضافة إلى بعض

الدراسات حول فترة إعادة البناء والانتخابات خلال العقد الذي تلا انتهاء الحرب الأهلية، ووثائق الأرشيف الوطني الأمريكي National Archive and Record Administration، واتخذت هذه الدراسة المنهج التاريخي التحليلي سبيلا، من خلال الرجوع إلى النصوص والمصادر والوثائق الأولية للمعلومات، ومن ثم فرزها وعمل مقارنات إحصائية للوصول إلى الاستنتاجات والإجابة عن مشكلة البحث.

اعادة البناء Reconstruction Era

على الرغم من أن مرحلة اعادة البناء انطلقت باستسلام الولايات الجنوبية وانتهاء الحرب الأهلية في ابريل 1865، الا أن سنوات الحرب لم تخلُ من مجموعة من الإجراءات التي يمكن اعتبارها مقدمات أساسية لتلك المرحلة، وعليه يمكن تقسيم فترة إعادة البناء إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى، اعادة البناء في سنوات الحرب (خطة لنكولن) 1861- 1865

كانت هناك مجموعة من المحدّدات التي جعلت سياسة إعادة البناء السياسي في الجنوب المتمرد خلال سنوات الحرب مشتتة وغير منسجمة، وأكثر ميلا الى العفوية في غالبيتها، ويرجع السبب في ذلك الى ما يلي:

1- أن الحرب فاجأت الجميع، الجنوب والشمال على حدّ سواء، صحيح أن الولايات الجنوبية أعلنت مسبقا رفضها المساس بسيادتها واقتصادياتها ومؤسسة العبودية لديها، ولكن لم يكن متوقعا أن تتسارع الأحداث في غضون أشهر قليلة لينتج عنها حربا بين الأشقاء، وبالتالي لم يكن هناك متسع من الوقت لوضع خطط واستراتيجيات لكيفية احتواء الولايات المتمردة واعادة ضمّها الى الاتحاد بصورة قانونية.

2- لم تكن الرؤية موحدة في الولايات الشمالية ذاتها حول كيفية التعامل مع الحركة الانفصالية، وبهذا الصدد يمكن رصد ثلاثة تيارات، **الأول** وهو التيار الراديكالي المتطرف، الذي طالب الحكومة باتخاذ كافة الاجراءات العسكرية لاخضاع الولايات التي أعلنت الانفصال، وإعادة ضمّها الى الحكومة الاتحادية، وتطبيق ايّة اجراءات وفرض أية قوانين تراها الحكومة ضرورية لضمان خضوع تلك الولايات خضوعا تاما.[5] والتيار **الثاني** وهو الذي رأى في خطوة الولايات الجنوبية باعلان الانفصال حقّاً من حقوقها، ودفع باتجاه قبول الواقع الجديد،على اعتبار ان الاختلافات بين القطاعين كبير ولا يمكن التوفيق بينهما،[6]أما التيار **الثالث** فقد مثلته سياسة الرئيس لنكولن، الذي يمكن وصفه بالمعتدل والمتسامح، اذ رفض الرئيس ومن أيده فكرة انفصال الولايات الجنوبية ، وبالتالي ان ينفرط عقد الاتحاد، ولكنه في

ذات الوقت حرص على عدم التعنت والترهيب باستخدام القوة أملا في إيجاد حل يرضي الطرفين دون اللجوء الى الحرب، أو على الأقل جعلها حربا محدودة.[7]

3- لم تكن جميع الولايات الجنوبية والجنوبية الوسطى قد أعلنت صراحة رغبتها في الانفصال، حيث شكّلت الولايات الحدودية معضلة أمام الحكومة الاتحادية، ومحدّدا هاما جعلها تتردد في اتخاذ أية اجراءات قد تجعل هذه الولايات تتشجع لاعلان انضمامها للجنوب، فولايات: (فيرجينيا، كارولينا الشمالية، تينيسي، أركانساس، ميسوري، كنتاكي،ميرلاند، ديلاور) أباحت الرق على أراضيها، ولكنها لم تنظم الى الولايات الجنوبية، وكانت حكومة الاتحاد حريصة على ضمّ هذه الولايات الى جانبها، أو التزامها الحياد على أقل تقدير.[8]

4- الموقف البريطاني المتردد تجاه حالة الاحتقان السياسي والعسكري بين الولايات الشمالية والجنوبية، خاصة أن بريطانيا أقامت علاقات اقتصادية وطيدة مع الجنوب، ولطالما اعتبرته السوق الأكثر استهلاكا لمنتجاتها، ولذلك خشيت الحكومة الاتحادية من إظهار أيّة أعمال عدائية تجاه تلك الولايات مما يدفع ببريطانيا للوقوف الى جانب الجنوب، خاصة أن الفكرة السائدة آنذاك أن بريطانيا لا ترغب برؤية الولايات الأمريكية موحدّة وقوية، لأنها المنافس الأقوى لها على صعيد العلاقات الاقتصادية والسياسية في المسرح الدولي.[9]

بمجرد اعلان الحرب من قبل الولايات الكونفدرالية، اتخذت إدارة الرئيس لنكولن مجموعة من الإجراءات من أجل استسلام الجنوب وخضوعه كليا، وقد جاءت تلك الإجراءات على مراحل تبعا لتسلسل الأحداث ووفق ما اقتضته مجريات الحرب، ويمكن تلخيصها بما يلي:

1- إخضاع الولايات الحدودية التي لم تنظم بعد للجنوب - ميرلاند وميسوري وكنتاكي - بالقوة للحكومة الاتحادية، ونشر الجيش فيها حيث فرضت فيها الأحكام العرفية، وتم اعتقال العديد من الضباط المشكوك بولائهم، وكذلك عمدة المدن ومجالسها التشريعية وصحفييها.[10]

2- على أمل تقصير أمد الحرب، وعدم استثارة الجنوب والمتعاطفين معه إلى أبعد مدى، وبناء على توصية من الرئيس، فقد أقرّ الكونجرس قانونا عللّ أسباب الحرب وحصرها بإعادة الاتحاد إلى سابق عهده وليس تحرير العبيد.[11]

3- إقرار الكونجرس لقانون المصادرة Confiscation Act في 6 أغسطس 1861، والذي نصّ على مصادرة العبيد الذين يستخدمون من قبل سادتهم في العمليات الحربية، مثلهم مثل بقية الممتلكات التي يجوز مصادرتها في أوقات الحرب.[12] وبنفس الوقت قام لنكولن بالغاء المراسيم العسكرية التي صدرت من قبل جنرالاته العسكريين بتحرير العبيد في مناطق الاشتباك، على الرغم من النقد الشديد الذي تعرّض له من

قبل ليبراليي الشمال، وأركان الحزب الجمهوري، ومن بعض وزراءه مثل وزير المالية سالمون تشيز Salmon Chase.[13]

4- في 17 تموز 1863 صادق الكونجرس على قانون جديد، سمح بموجبه للسود بالتجنيد في الجيش الاتحادي، وتشكلت منهم كتائب منفصلة بامرة ضباط من البيض،حيث تمكن 179 ألفاً من السود من الالتحاق بقوات الاتحاد، و19 ألفاً في الأسطول البحري، أي ما نسبته 10% من مجموع القوات النظامية للجيش الاتحادي.[14]

5- بسبب حالة اليأس من تحقيق نصر عسكري ساحق على القوات الجنوبية، وبسبب الخسائر الفادحة التي منيت بها القوات الاتحادية، فقد أصدرت الحكومة الاتحادية قرارا في 22 سبتمبر 1862 حدّد الأول من كانون الثاني 1863 موعدا نهائيا للولايات الجنوبية للاستسلام طواعية، وإذا رفضت فيعتبر عبيد تلك الولايات أحراراً والى الأبد، وهو ما يسمى الإعلان التمهيدي لتحرير العبيد The Preliminary Emancipation.[15]

6- في 1 كانون الثاني 1863 وكاجراء أخير من قبل الحكومة الاتحادية، ولزعزعة الأوضاع العسكرية والاقتصادية والأمنية لدي القوات الجنوبية، وحين لم تستجب أي من الولايات الثائرة الى الانذار والمدة التي منحت لهم لاعلان عودتهم الى الاتحاد والاستسلام للقوات النظامية، فقد أصدر لنكولن المرسوم الشهير بتحرير العبيد، والذي نصّ على تحرير عبيد الولايات الثائرة، وأمر الضباط الميدانيين بتجنيدهم في الجيش النظامي.[16]

7- لم يكن مرسوم تحرير العبيد سوى أمر رئاسي في زمن الحرب، ولذلك سعت القوى الليبرالية في الشمال إلى جعله دستوريا، وفي 31 كانون الثاني 1865 أقرّ الكونجرس التعديل الثالث للدستور، والذي نصّ على ما يلي **"يحرّم الرق والتشغيل الإكراهي في الولايات المتحدة، وفي أي مكان خاضع لسلطتها، الا كعقاب على جرم حكم على مقترفه بذلك حسب الأصول"**[17]

المرحلة الثانية: خطة الرئيس جونسون 1865-1867

لم تكن مسألة إنهاء الحرب العائق الوحيد أمام الإدارة الحكومية، إذ وبمجرد تسلم جونسون الرئاسة بعد اغتيال سلفه لنكولن تكشّفت العديد من الحقائق، وبدت صورة الجنوب المدمّر واضحة وبشكل صادم، حيث اتّبعت القوات النظامية الشمالية في العامين الأخيرين على انتهاء الحرب خطة عسكرية بقيادة الجنرال شيرمان Sherman وهي سياسة الأرض المحروقة،وتدمير كل ما من

شأنه مساعدة الجنوب على الصمود، حيث أحرقت المزارع والمخازن، وهدّمت الجسور والأنفاق والأقنية والسدود، وأصبحت غالبية المدن الجنوبية الكبرى مجرد بقايا مهدّمة، فلا مصارف تعمل ولا مكتب حكومي قادر على تقديم أي نوع من الخدمة للسكان، وانتشرت الفوضى في الولايات الجنوبية بشكل عام، وانعدم الأمن، وكثرت أعمال السرقة والنهب والانتقام.

كانت المشكلة الأبرز التي واجهت الرئيس جونسون هي كيفية اعادة توطين قرابة 4 ملايين عبد جرى تحريرهم، حيث لم يعد لديهم مسكن أو عمل أو جهة ترعاهم، فحتى نظام العبودية وعلى الرغم من قسوته الا أنه كان قادرا على تأمين نوعٍ من المظلة القانونية والاقتصادية والاجتماعية للعبيد، أما تبعات الحرب فقد جعلت من المحررين حديثا مجرد مشردين هائمين على وجوههم.

إن دراسة الفترة التي تلت انتهاء الحرب مباشرة تكشف عن حجم تلك المعضلة، ويمكن رصد ذلك الواقع وتلخيصه بما يلي:

أولا: مثلما افتقرت سياسة الحكومة الاتحادية الى برنامج واضح وخطة عمل مدروسة لإعادة بناء الجنوب المدمر وفق القواعد القانونية الجديدة، كذلك افتقر السود المحررين أنفسهم الى تحديد الاتجاه الذي عليهم سلوكه، وبات السؤال الأكثر الحاحا يحيّر الجميع وخاصة السود، (وماذا بعد؟) فهل سيظلّون مشردين هائمين على وجوههم في المزارع والحقول، أم عليهم الهجرة مع من تبقى من عائلاتهم بعيدا عن الجنوب وويلاته، وأي اتجاه سيسلكون؟ الى الغرب المحفوف بمخاطر هجمات من تبقى من الهنود الحمر، أم الى الشمال ومدنه الصناعية ومزاحمة البيض على وظائفهم؟ وما هي المؤهلات التي يمتلكونها للمنافسة؟ أم عليهم العودة مكرهين تحت ضغط الحاجة للعمل في مزارع سادتهم السابقين؟ ويمكن إطلاق وصف (صدمة الحرية) على تلك الفترة الحرجة، لأنها شكّلت صدمة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى.[18]

ثانيا: لم يكن السود وحدهم من عانى تبعات الحرب، فكذلك البيض الذين تفرّقت أسرهم وفقدوا مزارعهم، وعبيدهم، ومصدر دخلهم لم تكن معاناتهم تقل عن الآخرين، حيث استنفذ البيض مدّخراتهم في سنوات الحرب، وأصبحت السيولة نادرة بين أيديهم، وحتى إن رغبوا باستئناف العمل بمزارعهم، فما هي الآلية التي ستمكنهم من إقناع عبيدهم السابقين بالعودة، وحتى في حال وافق السود على العمل تحت أسوأ الظروف، فمن أين لهم الأدوات والمحاصيل والأسمدة وكل مستلزمات الإنتاج طالما أنه لا يوجد بنك واحد قادر على تسليفهم حتى تتمكن عجلة الإنتاج من العودة للدوران مرّة أخرى.[19]

ثالثا: مكتب المحررين The Freedmen's Berau 1865-1872

تأسس هذا المكتب كمؤسسة فدرالية بعد موافقة الكونجرس في 3 آذار 1865، أي قبل شهرين من انتهاء الحرب الأهلية، وكان يتبع لدائرة الشؤون الحربية، ومعظم العاملين ضمن كوادره عسكريون، واطلق عليه اسم مكتب شؤون المحررين واللاجئين والأراضي المصادرة، وكان الهدف الأساسي من إنشائه تقديم العون والمساعدة والحماية للسود المحررين وللفقراء من البيض، وكذلك وضع اليد على الأراضي والعقارات المصادرة، أو التي هجرها أصحابها، وإعادة توزيعها على المحتاجين، وكذلك اشتملت الخدمات التي قدمها موظفو المكتب على تقديم الخدمات الصحية والتعليمية وبناء المدارس والكنائس والكليات والجامعات في الولايات الجنوبية، وإعادة لم شمل الأسر السوداء التي فرقتها سنوات العبودية والحرب، وإجراء عقود الزواج بين السود، والإشراف على عقود العمل بين أصحاب المزارع البيض وعبيدهم السابقين بما يضمن وفاء الطرفين بالتزاماتهما.[20]

منذ بداية تأسيس المكتب والمصاعب والعقبات تزداد في طريق أدائه لمهامه، ولعلّ أبرزها عدم توفر الإمكانات الكافية، وقلة الكادر المؤهل للقيام بعملية إعادة توطين جماعي، وقلة الخبرة وفساد كثير من عملائه وموظفيه، ولكن العقبة الأهم كانت في المستوى المرتفع من العنف والتهديد الذي واجهه كادر المكتب سواء من قبل البيض الجنوبيين كأفراد، أو كتنظيمات سرية اتخذت القتل والتهديد سبيلا لإعادة الهيمنة، وعدم تمكين الحكومة الاتحادية من فرض سياستها الجديدة فيما يتعلق بالمساواة وحقوق المواطنة.[21]

كانت المفارقة الكبيرة أن الرئيس جونسون رفض تجديد عمل المكتب في 19 شباط 1866، فحين تقدم الكونجرس بمشروع قانون جديد لإعادة صياغة مهام المكتب وفصله عن دائرة الشؤون الحربية، استخدم الرئيس حق النقض بحجة أن إنشاء فروع لهذا المكتب في الولايات الجنوبية هو شأن داخلي يتعلق بتلك الولايات، وليس من حق الكونجرس الاعتداء على حقوق أية ولاية بفرض أية تشريعات بعد انتهاء الحرب، وطالب الرئيس بأن تترك المسألة إلى كل ولاية لتقرر فيما إذا كانت ترغب باستمرار عمل مكتب المحررين أو إلغائه،[22] وهذا ما جعل الصدام بين الرئيس والتيار الراديكالي في الكونجرس ملحوظا وعلنيا، إذ تمكن الكونجرس من تمرير القانون مرة أخرى في 16 تموز 1866، وكان القانون الجديد أشبه ما يكون بوثيقة للحقوق المدنية، حيث نصّ بالإضافة الى مهام المكتب الرئيسية على حق السود المحررين بالميراث، الشراء، البيع، إجراء العقود، اقتناء ونقل الممتلكات الشخصية، التقاضي أسوة بالبيض والحق باقتناء السلاح، وهي الحقوق التي كفلها الدستور.[23]

كان العامل الأهم الذي من شأنه إعادة الاستقرار والتوطين للسود المحررين هو إعطاؤهم الأراضي، أو بيعها لهم بأسعار زهيدة، وأثمرت جهود المكتب عن تملك السود لحوالي 850.000 ايكر[24]من الأراضي المصادرة، وفي بداية عام 1865 عقد الجنرال شيرمان مؤتمرا مع نخبة من السود المحررين ورجال دين جنوبيين في ولاية جورجيا، وعبّر الجميع عن رغبتهم بامتلاك الاراضي وزراعتها، فأصدر شيرمان أمرا بتخصيص الساحل الجنوبي والبالغ مساحته حوالي 30 ميلا كمستوطنة للسود، بحيث تملّكت كل أسرة حوالي 40 ايكر، وهذا شجّع حوالي 40 ألفا من المحررين للسكن هناك، الا أن الرئيس جونسون أصدر أمرا بإعادتها إلى أصحابها البيض،وأجبر السود على التخلي عنها، واستخدم العنف أحيانا لطردهم من تلك الأراضي.[25]

رابعا: الخلاف بين الكونجرس والرئيس، منذ مطلع عام 1866 بدا وكأن الحكومة الاتحادية منقسمة الى قسمين متنافرين مختلفين في الرؤى ووجهات النظر حول كيفية إعادة بناء الولايات الجنوبية سياسيا، الرئيس وأنصاره الديمقراطيين من جهة، والراديكاليين الجمهوريين من جهة أخرى، أما الرئيس وأنصاره فقد تلخصت رؤيتهم بما يلي:

1- إعادة قبول الولايات الجنوبية إلى الاتحاد دون ضمانات أو شروط فيما يتعلق بالمساواة بين مواطني كل ولاية بصرف النظر عن فارق اللون أو حالة العبودية السابقة.
2- عدم تحميل الولايات الجنوبية ديون الحرب.
3- عدم التدخل في حرية الولايات بانتخاب وترشيح من ترغب لشغل منصب نائب أو سيناتور بصرف النظر عن موقفه أو المنصب الذي شغله أثناء سنوات الحرب، شريطة أن يقسم يمين الولاء لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية.
4- أن تقوم كل ولاية بسنّ دستور جديد يلغي حالة الانفصال السابقة، وينص على أن الولاية جزء لا يتجزأ من اتحاد الولايات المتحدة الأمريكية، وتحرير الرقيق.
5- تعيين حكام مدنيين لإدارة شؤون الولايات بشكل مؤقت ريثما تتم انتخابات جديدة.[26]

ويلاحظ بأن هذه الشروط متسامحة ومعتدلة، بينما في المقابل اشترط الراديكاليون الجمهوريون تحميل الولايات الجنوبية ديون الحرب، وعدم السماح لكل من شارك في الحرب ضد الحكومة الاتحادية أن يتسلم أي منصب حكومي، أي تمرير قانون للعزل السياسي، وأن تسنّ كل ولاية قوانين تنص بكل وضوح على ضمان حقوق المواطنين السود المحررين أسوة بالسكان البيض وخاصة في الانتخابات، وتكون صلاحية إجازتها للكونجرس، واشترطوا كذلك أن تصادق كل ولاية على التعديل الرابع عشر للدستور كشرط أساسي لقبولها عضوا في الاتحاد.[27]

يمكن اعتبار التعديل الرابع عشر للدستور أفضل ما يمثل وجهة نظر الراديكاليين الجمهوريين في الكونجرس حول آلية البناء السياسي للولايات الجنوبية، حيث نصّ التعديل على أنه لا يجوز لأية ولاية الانتقاص من حقوق وامتيازات مواطنيها، والإقرار بالمساواة أمام القانون، وأنه إذا قامت أية ولاية بحرمان مواطنيها من ممارسة حقهم في الاقتراع فتخفّض نسبة تمثيل تلك الولاية في مجلسي الشيوخ والنواب بما يتناسب مع عدد المواطنيين الذين تمّ حرمانهم، وأنه لا يجوز لأي شخص أن يتسلم أي منصب حكومي سواء كان مدنيا أو عسكريا إذا كان قد شارك بأي عمل عسكري أو تمرد أو عصيان ضد حكومة الولايات المتحدة، ولعلّ أبرز ما يمكن ملاحظته في التعديل الدستوري الجديد هو أنه حصر صلاحية تنفيذه بالكونجرس وليس بالرئيس أو السلطة التنفيذية.

يمكن للباحث أن يجد - إلى حد ما - مبررا لسلوك أعضاء الكونجرس الراديكاليين المعارض لخطة الرئيس جونسون، ذلك أن الولايات الجنوبية وبمجرد انتهاء الحرب سرعان ما سنّت مجموعة من القوانين لضمان سيطرتها على الواقع السياسي في ولاياتها، بل وأمعنت في تحدي الحكومة الاتحادية بأن أفرزت غالبية ممثليها في مجلسي الشيوخ والنواب ممن شغلوا/ مناصب مدنية وعسكرية في سنوات الحرب،[28]

كانت خشية الأرستقراطية الجنوبية والنخب السياسية أن يمنح السود كامل حقوقهم فينظموا إلى الحزب الجمهوري، وبالتالي يصبح الأمل ضعيفا أمام الحزب الديمقراطي بالعودة للعمل بشكل مؤثر على المسرح السياسي، وبالمقابل خشي الحزب الجمهوري من أن إعادة هيمنة البيض على السود في الولايات الجنوبية سيجعل الإمكانية كبيرة لاتحاد ديمقراطيي الشمال مع ديمقراطيي الجنوب، مما يهدد غلبة الحزب الجمهوري على الكونجرس، خاصة أن نسبة السود في الولايات الجنوبية كانت مرتفعة وقادرة على قلب الموازين، في وقت اقتربت فيه انتخابات الكونجرس لعام 1866.

يمكن اعتبار انتخابات الكونجرس الأمريكي في عام 1867 مفصلا هاما في مسيرة إعادة البناء، حيث تبلورت فيها المواقف وتباعدت بين التيار الراديكالي المتطرف في الكونجرس، والتيار المتسامح والذي يمثله الرئيس، وعلى الرغم من جهود الرئيس وجولاته في مختلف الولايات حشدا للتأييد لبرنامجه السياسي فيما يتعلق باحتواء الجنوب، الا أن النتيجة كانت سيطرة واضحة لمرشحي الحزب الجمهوري، اذ حصلوا على أغلبية مقاعد مجلسي الشيوخ والنواب، حيث بلغت نسبة الجمهوريين في مجلس الشيوخ 85.9% بينما كانت نسبة الديمقراطيين 14.1%، وكذلك كانت نسبة الجمهوريين في مجلس النواب 78.6% يقابلها نسبة 20.5% للديمقراطيين.[29]

مما يعني أنه أصبح بامكان الجمهوريين أخذ زمام المبادرة وتجاوز سلطة الرئيس التنفيذية وخططه فيما يتعلق بإعادة البناء السياسي والدستوري في الجنوب.

المرحلة الثالثة: خطة الكونجرس 1867-1877

ابتدأ الكونجرس دورته الجديدة بسلسلة من الإجراءات التي من شأنها تحجيم دور الرئيس جونسون، وذلك من خلال تقديمه للمحاكمة على أمل عزله من منصبه، باعتباره حجر عثرة أخيراً في طريق فرض الكونجرس رؤيته للإصلاح وإعادة البناء دون تأخير أو تعطيل،[30] وكذلك إصدار قانون جديد لتولي المناصب The Tenure of Office Act والذي سحب صلاحية الرئيس في عزل الموظفين المدنيين الكبار دون موافقة الكونجرس، وكذلك قانون الجيش Command of the Army Act والذي جعل الأوامر العسكرية تمر من خلال قائد الجيش الجنرال جرانت Ulysses S. Grant وهو على تفاهم مكشوف مع الجمهوريين، وأخيرا قانون اعادة البناء العسكري The Military Reconstruction Act[31] وجميع هذه القوانين كان الهدف منها تحجيم سلطة الرئيس.

وفي خطوة لاحقة رفض الكونجرس الحكومات المدنية المؤقتة في الولايات الجنوبية، ورفض عضوية النواب والشيوخ الجنوبيين الذين سبق وشاركوا في حالة تمرد أو عصيان ضد حكومة الاتحاد، واستنادا إلى قانون إعادة البناء العسكري 1867، فقد قسمّوا الولايات الجنوبية إلى خمس مناطق عسكرية، يرأسها جنرالات عسكريون تساندهم قوة اتحادية، وخولهم الكونجرس صلاحيات تفوق صلاحيات قوانين الولايات في حفظ الأمن وحقوق المواطنين وممتلكتهم[32]، واعطاهم القانون الحق بإجراء محاكمات عسكرية بديلا عن المحاكم المدنية، ووضع الكونجرس شروطا لعودة الولايات وانتهاء حالة الحكم العسكري، كان أهمها مصادقة كل ولاية على التعديل الرابع عشر للدستور.[33] ووضع قوانين للانتخابات تجعل عملية الترشح والتصويت مصونة لكل ذكر بلغ ال 21 من العمر، بصرف النظر عن لون البشرة.[34]

مع نهاية عام 1868 وافق الكونجرس على اعادة قبول عضوية 7 ولايات إلى الاتحاد بعد أن استكملت الشروط المطلوبة، باستثناء فيرجينيا، مسيسيبي وتكساس، ثم قام بإلغاء عضوية ولاية جورجيا عندما قامت هيئتها التشريعية بإلغاء عضوية 28 من السود، واستبدلتهم بأعضاء من الاتحاد الكونفدرالي السابق، حيث قام الحاكم العسكري بإلزام الولاية بإعادة عضوية السود، وفي تموز 1870 صادقت جورجيا على التعديل الرابع عشر للدستور ومن ثم أجاز الكونجرس عضويتها في الاتحاد، ثم تلتها تكساس ومسيسيبي وفيرجينيا في نهاية العام.[35]

اعتمد الحزب الجمهوري في إحكام سيطرته على الجنوب من الناحية السياسية على أربعة أذرع، الجيش الاتحادي المرابط، السود المحررين، السياسيين ورجال الأعمال الشماليين الذين وفدوا إلى الجنوب للاستفادة من الظروف الاستثنائية، والذين أطلق عليهم Carpetpaggers[36] وعدد ليس قليل من البيض الجنوبيين أنفسهم، ممن وجدوا فرصة لهم للكسب وتسلم الوظائف بتملقهم للسلطة العسكرية الحاكمة، وأطلق عليهم Scalawagges.[37] وهذا ما جعل الحزب الجمهوري يخوض الانتخابات الرئاسية لعام 1868 وهو أكثر اطئناناً الى فوز مرشحه جرانت Ulysses Grant مقابل منافسه مرشح الحزب الديمقراطي سيمور Horatio Seymour.

مناهضة الجنوب لخطة الكونجرس

إمعانا في تحدي الكونجرس ولضمان خضوع السود المحررين لسلطة البيض، قامت الولايات الجنوبية تباعا بإعلانها مجموعة قوانين خاصة بالسود المحررين والتي عرفت باسم (قوانين السود) Black Codes، حيث جعلت منهم طبقة دونية في المجتمع، وحرّمت الزواج بين البيض والسود، ومنعتهم من الترافع بالقضايا أمام المحاكم إذا كان الخصم أبيض اللون، واعتبرت كل من لا يؤويه منزل مشردا، يجوز حبسه وتغريمه، أو إلزامه بأعمال عامة في الولاية، وأجبرت كل من هو ليس أبيض البشرة على حمل بطاقة أو تصريح إقامة، مع ضرورة الفصل بين السود والبيض في المرافق العامة، وجرّدت السود من الحق باقتناء السلاح، بل وذهبت بعض الولايات إلى سنّ قوانين اعتبرت كل أسود لا يعمل مشردا، وغلّظت العقوبات على البيض الذين يساعدون السود على الخروج على هذه المنظومة القانونية الصارمة.[38]

لم يكتف البيض في الولايات الجنوبية بتشريع قوانين تجعل من السود مجرد عبيد تابعين لسلطة الرجل الأبيض، بل ذهبت أبعد من ذلك حين بدأت تتشكل في معظم الولايات الكونفدرالية الجنوبية السابقة منظمات إرهابية، اتسم عملها بالطابع السرّي والعنيف، وكان من أبرز تلك التنظيمات عصابة كيو كلوكس كلان Ku Klux Klan.[39] والتي سجل أول ظهور لها في ولاية تنيسي في عام 1866، وكان غالبية أعضائها من قدماء المحاربين في الجيش الكونفدرالي الجنوبي، وانصّب برنامجها وأهدافها على استعادة السلطة السياسية للولايات الجنوبية، ورفض اجراءات الكونجرس والتقسيمات العسكرية للولايات الجنوبية، ومقاومة عمل الجيش الفيدرالي ومكتب المحررين، وإرهاب السود وعدم تمكينهم من التمتع بحريتهم، وابقائهم مجرد طبقة دونية تتبع لسلطة الرجل الأبيض قسريا، وحرمانهم من ممارسة حقهم في التصويت والتسجيل والترشح للانتخابات، ورفض توليهم لوظائف حكومية، وإفشال المنظمات الحقوقية التي تشكّلت للدفاع

عنهم، وإيصال الأسرة السوداء لحالة اليأس والإحباط والفقر، بحيث ترضخ للعمل في مزارع السادة البيض وفق شروط وإملاءات النخب الأرستقراطية الجنوبية.

لم يكن العاملان السياسي والاقتصادي هما الهدف الوحيد لمثل هذه المنظمات العنصرية، بل نصّبت من نفسها حاميا للعرق الأبيض، واعتبرت المخالطة الجنسية بين السود والبيض من المحرّمات، وطاردت البيض الذين يعطفون على السود، وصبّت جام غضبها على السياسيين ورجال الأعمال الجمهوريين الشماليين الذين وفدوا الى الجنوب للاستفادة من الواقع السياسي الجديد، ومشاريع إعادة الإعمار، وطاردتهم واضطرّت العديد منهم للهرب.

اتخذت المنظمات الإرهابية الجنوبية التي تشكّلت في أعقاب الحرب الأهلية العديد من الوسائل لفرض سيطرتها وتحقيق أهدافها، كان من أهمها إرهاب السكان وتخويفهم وحرق ممتلكاتهم، والاعتداء عليهم بالضرب والقتل والشنق بغير محاكمة، والاعتداءات الجنسية على الفتيات واستهداف نشطاء السود، من معلمين ورجال دين وسياسيين وجنود، أو أية شخصية بارزة في مجتمع السود، ومن خلال بث المنشورات وكتابة المقالات التي تستفزّ مشاعر البيض، وتجعلهم يتكاتفون ضد خطة الكونجرس لجعل السود يتمتعون بكامل حقوق المواطنة، ورصّ صفوف الناخبين خلف مرشحي الحزب الديمقراطي في أية انتخابات.[40]

تذكر بعض المصادر التاريخية أنه وفي فترة انتخابات 1868 ارتكبت منظمة كلان وحدها أكثر من ألفي جريمة اغتيال سياسية،[41] وفي مدينة ممفيس بولاية تينيسي قتل البيض 46 أسود معظمهم من المحاربين القدامى في جيش الاتحاد في شهر أيار 1866، واغتصبت في نفس الشهر خمس نساء سود، وتم إحراق تسعين بيتا وأربع كنائس واثنتي عشرة مدرسة، وفي نفس العام وفي مدينة نيو أورلينز، قتل البيض المتعصبين خمسة وثلاثين زنجيا، بالاضافة الى ثلاثين من البيض المتعاطفين معهم، وأصبح من المشاهد اليومية حرق السود أحياء، وضربهم وسحلهم في الشوارع من قبل عصابات ملثّمة تلبس الأبيض وتخفي وجوهها خلف أقنعة.[42]

إزاء تلك الجرائم البشعة لم يكن أمام الكونجرس سوى تشديد الضغط على الولايات الجنوبية، وجعل تلك الجرائم العنصرية مبرّرا لبقاء الجيش الاتحادي مرابطا في الجنوب، وقام الكونجرس بسن بعض القوانين لكبح تلك الجرائم، كان أهمها قانون فرض القوة في عام 1870 Inforcement Act وقانون كيو كلوكس كلان في عام Ku Klux Klan Act1871 حيث أعطيت السلطات الفيدرالية الحق والسلطة لحماية الحقوق المدنية للمواطنين، وتفتيش واقتحام المنازل بدون إذن قضائي، خلافا لما نصّ عليه الدستور، وأخيرا، تمرير التعديل الخامس عشر للدستور وجعل الموافقة عليه شرطا لبقاء أية ولاية عضوا في الاتحاد.

نص التعديل الخامس عشر على أنه: **(لا يجوز للولايات المتحدة ولا لأية ولاية منها حرمان مواطني الولايات المتحدة من حقهم في الانتخاب، أو الانتقاص من هذا الحق بسبب العرق أو اللون أو حالة رق سابقة)**. وواضح من صياغة هذا التعديل الدستوري بأن الهدف منه ضمان إدلاء السود في الولايات الجنوبية باصواتهم دونما تهديد أو خشية من قبل سلطة البيض، وبالنتيجة سيقطف الحزب الجمهوري ثمار هذا التعديل، خاصة أن الفارق بين مرشح الحزب الديمقراطي سيمور والرئيس الجديد جرانت لم يكن كبيرا، اذ فاز بنسبة 53% فقط من الأصوات.[43]

وحتى في الحالات التي شكّلت القوات الفيدرالية وموظفو مكتب المحررين والتعديلات الدستورية ومجموعة قوانين الحقوق المدنية المنبثقة عنها، الضمانة ليلعب السود دورا في العملية السياسية، فقد تحايل البيض على تلك الإجراءات بهدف حرمان السود من حقهم في التصويت، ونزع التأييد المتنامي للحزب الجمهوري، من خلال سلسلة من الإجراءات التي أفضت الى التقليل من الثقل السياسي لأصوات السود، فبالاضافة الى ترهيب السود وتحذيرهم من التصويت لصالح مرشحي الحزب الجمهوري، فقد قاموا بوضع سلسلة من الشروط التعجيزية كشروط يجب توفرها في الناخب، كشرط القراءة والكتابة،معتمدين على أن غالبية السود من فئة الأميين، حيث بلغت نسبة الأميّة بين السود في عام 1877م 79% يقابلها 11% لدى البيض،[44] وكذلك اشتراط الرقم الضريبي،[45] ولمّا كان شرط دفع الضريبة سيحرم غالبية الفقراء البيض من الإدلاء بأصواتهم، فقد أضيف شرط الطبقة الاجتماعية، أي أنه يحق لكل من صوّت والده أو أحد جدوده أن يدلي بصوته بصرف النظر عن امتلاكه لسجل ضريبي،[46] وفي كثير من الأحيان كان يتم خداع السود كأن يوضع صندوقان في قاعة الانتخاب مع كتابة ملاحظه بأنه لن تقبل الأوراق الموضوعة في الصندوق الذي في الجهة اليسرى، ومنعت لجان المراقبة من التحدث مع الناخبين أو توعيتهم، ففي إحدى المقاطعات صوّت 1555 أسود، وكانت نتيجة الفرز أن صوتا واحدا فقط احتسب لصالح الحزب الجمهوري، وألغيت بقية الأصوات لكونها وضعت في الصندوق الخطأ.[47]

موقف السود من إعادة البناء السياسي

اتخذ السود إزاء عملية إعادة البناء السياسي في الجنوب ثلاثة مواقف:

الأول: اتسم أصحابه بتغليب الهروب من واقع الحياة القاسية في الجنوب وذكريات العبودية، والهجرة بحثا عن فرصة أفضل في الولايات الشمالية، أو المخاطرة والهجرة إلى مناطق الغرب الأوسط وتكوين مزارع بمشاركة مجموعة من المهاجرين السود، وبلغت الهجرة حدًا جعل الولايات الشمالية ذاتها تشعر بخطر تفريغ الجنوب من السود واكتظاظ المدن الشمالية بهم، مع ما يصاحب الهجرات الجماعية من مخاطر على المهاجر، وإشكاليات بالنسبة للولايات المضيفة، لكن بقيت المدن ومصانعها والحرية النسبية التي تمتع بها السود في الولايات الشمالية عامل جذب لآلاف الأسر المهاجرة.[48]

الثاني: استكان أصحابه للواقع المفروض، وقبلوا العودة الى العمل في مزارع سادتهم السابقين، بأجور زهيدة، وظروف عمل لا تختلف كثيرا عن تلك الموجودة في زمن العبودية، وشاع نظام المحاصصة، حيث قبل السود بالعمل في المزارع الجنوبية لقاء جزء من المحصول في نهاية الموسم، متحملين على مضض الاشكاليات المتعلقة بالحجز على المحصول من قبل البنوك، وعدم قدرتهم على تقاضي أجورهم الزهيدة إلا من خلال حوالات بريدية لا يمكن استلامها إلا من المكتب المملوك لصاحب المزرعة، وقسوة شروط العقود التي أبرمها السود مع ملاّك المزارع تحت وطأة العوز والفقر، وأخيرا بطش عصابات البيض ومطاردتهم لكل من يعترض على تلك الاجراءات.[49]

الثالث: فئة السود النشطاء الذين وجدوا في الحرية أملا لتحقيق الذات، فمنهم نشطاء سياسيون، ومعلمون، ومزارعون مستقلون، وموظفون حكوميون، والذين أطلق عليهم اسم Householders حيث كونوا هيئات سياسية، وعبّروا عن أنفسهم بكل جرأة في المواضيع المتعلقة بمستقبلهم، وحرصوا على توفير التعليم الجيد لأبنائهم، وتكوين أسر مستقرة لطالما حرموا من فرصة تكوينها في زمن العبودية، حيث يذكر إريك فونر في دراسته حول الموظفين الحكوميين السود خلال فترة إعادة البناء، بأنه أصبح من بين السود أكثر من 1500 موظف حكومي،[50] وبرز منهم عضوان في مجلس الشيوخ، هما هيرام ريفلز Hiram Revels وبلانش بروس Blanche Bruce واصبح منهم عشرون عضوا في الكونجرس، والجدول التالي يوضح أسماء السود الذين خدموا أعضاء في الكونجرس خلال فترة إعادة البناء (نواب) استنادا الى سجلات الكونجرس الأمريكي:[51]

اسم العضو	الولاية	الفترة	رقم الكونجرس	الحزب
جوزيف ريني Joseph Rainey	كارولينا الجنوبية	1879-1870	41،42،43،44،45	جمهوري
جيفرسون لونج Jefferson Long	جورجيا	1871-1871	41	جمهوري
روبرت لارج Robert Large	كارولیناة الجنوبي	1873-1871	42	جمهوري
روبرت إيليوت Robert Elliott	كارولينا الجنوبية	1874-1871	42،43	جمهوري
بنجامين تيرنر BenjaminTurner	ألاباما	1873-1871	42	جمهوري
جوسيا وولز Josiah Walls	فلوريدا	1876-1871	42،43،44	جمهوري
ريتشارد كين Richard Cain	كارولينا الجنوبية	1879-1877	43،45	جمهوري
جون لينش John Lynch	مسيسيبي	1883-1873	43،44،47	جمهوري
ألانزو رينزر Alonzo Ransier	كارولينا الجنوبية	1875-1873	43	جمهوري
جيمس ريبير James Rapier	ألاباما	1875-1873	43	جمهوري
جيرمياهارلسون JeremiahHaralson	ألاباما	1877-1875	44	جمهوري
جون هايمان John Hyman	كارولينا الشمالية	1877-1875	44	جمهوري
تشارلز ناش Charles Nash	لويزيانا	1877-1875	44	جمهوري
جون مينارد John Menard	لويزيانا		41	جمهوري

وكذلك أتيحت الفرصة أمام السود للوصول الى الكونجرس كشيوخ، حيث وصل منهم ثلاثة أعضاءالى المجلس وهم:[52]

اسم العضو	الولاية	الفترة	رقم الكونجرس	الحزب
هيرام ريفلز Heram Revels	مسيسيبي	1871-1870	41	جمهوري
بلانش بروس Blanche Bruce	مسيسيبي	1881-1875	44، 45، 46	جمهوري
بنج باك Pingback	لويزيانا		44	جمهوري

لم تقتصر مشاركة السود كأعضاء في الكونجرس فقط، ففي السنوات الأولى من مرحلة إعادة البناء حصد السود العديد من المقاعد في المجالس التشريعية للولايات الجنوبية، مستغلين قرار حرمان الكونفدراليين السابقين من الترشح لتلك المجالس، ففي تكساس كان نصيب السود 42 مقعدا،[53] و50 مقعدا في كارولينا الجنوبية،[54] و127 مقعدا في لويزيانا،[55] و99 مقعدا في ألاباما،[56]وكان جميعهم ينتمون للحزب الجمهوري، وكانت لهم مساهمات في إقرار قوانين تتعلق بحماية حقوق السود، ورفض قوانين الفصل العنصري، وإنشاء مدارس عامة ووسائل مواصلات تخدم السود، وهذا مكّن السود من تولي وظائف حكومية كضباط بوليس ومحلّفين،[57] وغير ذلك من الوظائف التي يتسلمها السود للمرة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية.

نهاية فترة إعادة البناء

منذ مطلع عام 1870 بدأت حماسة الجمهوريين الشماليين تخفّ تدريجيا تجاه إعادة البناء السياسي في الجنوب، على الرغم من الحضور الفعلي للقوات الاتحادية ومكتب المحررين، وكانت مجموعة من الأسباب والظروف قد هيّأت الولايات الجنوبية لاعادة السيطرة مجددا على شؤونها، أهمها إصرار الجنوب على عدم الإذعان لسياسة الكونجرس وخططه لإعادة البناء، ومقاومة تلك السياسة بالطرق القانونية وغير القانونية، حيث لجأت إلى سن مجموعة قوانين جرّدت السود من قوتهم الفعلية في المشاركة في الانتخابات، وبالتالي حرمت الحزب الجمهوري من أنصاره ومؤيديه في الجنوب، وكذلك من خلال انتشار أعمال التهديد والقتل تجاه السود والمتعاطفين معهم، حتى أحجم السود عن التصويت في الانتخابات حفاظا على سلامتهم واستقرار عائلاتهم،[58] وعدم تمكن الكونجرس من نفي صبغة الانتقام عن كل الاجراءات التي اتخذها، حتى أصبح ينظر إلى الحكومات المؤقته على أنها قوات احتلالية يجب مقاومتها من خلال تقوية الحزب الديمقراطي وبرامجه، وقد نجحت جهود الولايات الجنوبية بهذا الصدد نجاحا ملموسا، ولعّل دراسة نتائج انتخابات الكونجرس الأمريكي خلال الفترة 1865-1877 تظهر بوضوح ازدياد نسبة الديمقراطيين على حساب الجمهوريين في المجلسين بشكل تدريجي متصاعد،وفق معطيات الجدول التالي:[59]

رقم الكونجرس	الفترة الزمنية	عدد النواب	ديمقراطيين	جمهوريين
39	1867-1865	193	38	136
40	1869-1867	226	47	173
41	1871-1869	243	67	171
42	1873-1871	243	104	136
43	1875-1873	292	88	199
44	1877-1875	293	182	103
45	1879-1877	293	155	136

أما الجدول التالي فيوَضح نسبة الجمهوريين والديمقراطيين في مجلس الشيوخ الأمريكي خلال فترة إعادة البناء:[60]

رقم الكونجرس	الفترة الزمنية	عدد الشيوخ	ديمقراطيين	جمهوريين
39	1867-1865	54	11	39
40	1869-1867	68	9	57
41	1871-1869	74	12	62
42	1873-1871	74	17	56
43	1875-1873	74	19	47
44	1877-1875	76	28	46
45	1879-1877	76	35	40

ومن الإجراءات التي اتخذها الكونجرس واعتبرت دليلا على تجاوبه مع الضغوطات المتزايدة من قبل الجنوبيين البيض، أنه أصدر في عام 1872 قانون العفو العام Amnesty Act والذي مكّن حوالي 150.000 من الكونفدراليين السابقين من الترشح والتصويت في الانتخابات، وتولي الوظائف الحكومية،[61] وفي نفس العام اتخذ الكونجرس قرارا بإلغاء مكتب المحررين، علما أنه ومنذ عام 1868 اقتصرت الخدمات التي قدمها المكتب على شؤون التعليم،[62] وجاءت الانتخابات الرئاسية لعام 1876 لتبرهن تنامي شعبية الديمقراطيين وتراجع الحزب الجمهوري، حيث جاءت النتيجة تقدم مرشح الحزب الديمقراطي تلدن Samuel Tilden على مرشح الحزب الجمهوري هيز Rutherford Hayes بفارق بسيط، وكان هناك خلاف على أصوات ثلاث ولايات هي: لويزيانا، كارولينا الجنوبية، وفلوريدا، وكان مرشح الحزب الجمهوري بحاجة إلى جميع أصوات تلك الولايات ليتمكن من الفوز، ولأجل ذلك شكّل الكونجرس لجنة للنظر في النتيجة النهائية، والتي حكمت بجميع أصوات تلك الولايات لصالح مرشح الحزب الجمهوري بعد صفقة وافق بموجبها الديمقراطيون على الإقرار بفوز مرشح الجمهوريين، مقابل تعهد الرئيس الجديد بسحب القوات الفيدرالية المرابطة في الولايات الجنوبية، وإعلان انتهاء فترة إعادة البناء، وهو ما حصل في عام 1877.[63]

الخاتمة

شكّلت فترة إعادة البناء فرصة تاريخية أمام السود المحررين لانخراطهم بشكل مؤثر في التكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، بالقدر الذي تمثله نسبتهم إلى مجموع السكان، إلا أن سياسة الكونجرس المتطرفة جعلت الولايات الجنوبية تنشط لإفشال تلك المخططات، من خلال المقاومة القانونية والأفعال غير القانونية، مما جعل مشاركة السود محدودة.

إن عدم تهيئة السود للواقع الجديد وافتقارهم إلى الخبرة والمعرفة والجرأة، جعل جهودهم تتشتت تجاه تطورات الأحداث، ويمكن اعتبار سلبيتهم وتفضيلهم الانسحاب من العراك السياسي المحتدم بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، عاملا مؤثرا مكّن البيض من انتزاع أي أمل لديهم بالعيش كمواطنين يملكون كافة الحقوق المدنية أسوة بالسكان البيض.

يشير تسلسل الأحداث وتسارعها خلال فترة إعادة البناء إلى أن الجمهوريين لم يكن السبب الرئيس والدافع الأهم لديهم إعطاء كامل الحقوق للسود، وإدماجهم في المجتمع، بقدر ما هو رغبة في بقاء الحزب الجمهوري مسيطرا في الكونجرس، بمجلسيه الشيوخ والنواب.

اذا كانت فترة إعادة البناء توصف بالفشل في كثير من مفاصلها فإن لها إسهامات واضحة في زيادة الوعي والتعليم لدى السود، فبالإضافة إلى تثبيت تحرر السود من عبوديتهم بشكل دستوري، فقد شاركوا في الحكم وللمرة الأولى في تاريخهم، حيث شهدت مرحلة إعادة البناء بروز نواب وشيوخ وهيئات تشريعية وغيرها من الوظائف من بينهم، ولعلها كانت تجربة فريدة لا تعوض في تاريخ السود النضالي، خاصة أنه وبعد انتهاء فترة إعادة البناء تراجع حضور السود سياسيا بشكل ملموس، ففي عام 1901 خرج آخر عضو أسود من الكونجرس، ولم يتمكنوا من العودة مجددا حتى عام 1929.

Hindrances Facing Political Reconstruction in the American Southern States Following the Civil War (1865-1877)

Mohammad A. Nayel, *Dept. of History, Faculty of Arts, Yarmouk Univeristy, Irbid, Jordan*

Abstract

This study aims at clarifying the nature of post civil-war American policies which attempted to bring the revolting southern states back under the control of the Union and overcome the legal and constitutional aftermaths of the war in what came to be known as the 'Reconstruction Era'. The study also sheds light on the legal and constitutional amendments which influenced the political reconstruction of the south and how African Americans were affected by them. The study concludes that there was no clear government strategy or plan for the reconstruction process and that the conflict of interests between the Republican and Democratic parties made empowerment of African Americans a secondary concern. They suffered unprecedented violence which resulted in their statistically meager contribution to the political process.

قدم البحث للنشر في 2015/3/4 وقبل في 2015/9/1

الهوامش

(1) ولد لنكولن في 12 فبراير 1809 في كنتاكي لأسرة تعمل في الزراعة، خدم في الجيش الأمريكي، ثم انتقل إلى سلك المحاماة، وفي عام 1846 أنتخب عضوا في مجلس النواب الأمريكي عن ولاية النيوي، وفي عام 1860 رشّحه الحزب الجمهوري للانتخابات الرئاسية، وفاز على منافسيه ليصبح بذلك الرئيس السادس عشر للولايات المتحدة الأمريكية، ولكن سرعان ما اندلعت الحرب الأهلية والتي صمم لنكولن على خوضها حفاظا على الاتحاد من

التمزق والانهيار، وفي عام 1864 أعيد انتخابه لدورة رئاسية جديدة إلا أنه وبعد أيام قليلة من استسلام الجنوب الثائر وأثناء حضور لنكولن مع زوجته مسرحية في ميرلاند بتاريخ 14 إبريل 1865 أطلق عليه أحد الجنوبيين النار فأصابه في رأسه وأرداه قتيلا. للمزيد حول سيرة الرئيس أبراهام لنكولن أنظر:

David Herbert Donald, Lincoln, Simon and Schuster, New York, 1996.

(2) محمد عبد الرحمن بني سلامه، حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعة اليرموك، 2008، ص 34-36.

(3) ولد جونسون في 29 ديسمبر 1808 في ولاية كارولينا الشمالية، خدم كعضو في الكونجرس الأمريكي مرتين عن ولاية تنيسي، شغل منصب نائب الرئيس الأمريكي حتى 15 إبريل 1865 حيث تولى منصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابع عشر اثر اغتيال الرئيس لنكولن وفاز بالانتخابات الرئاسية وظل رئيسها حتى عام 1869، توفي في يوليو 1875. للمزيد حول سيرة الرئيس جونسون أنظر:

Hans L. Trefousse, Andrew Johnson: A Biography, London: Norton & Company, 1989.

(4) للمزيد حول دوافع تحرير العبيد كجزء من متطلبات الحرب الأهلية أنظر: محمد عبدالرحمن بني سلامه، مرسوم تحرير العبيد في الولايات المتحدة الأمريكية 1 كانون الثاني 1863 بين الدوافع الإنسانية والضرورات العسكرية: أوراق الرئيس أبراهام لنكولن مصدرا، دورية كان التاريخية، ع 15، مارس 2012، ص 134-149.

(5) Ray A. Bollington and Martin Ridge, American History after 1865, New Jersey: Rowman and Allanheld, 1981, p 4.

(6) Howard Zinn, A People History of the United States 1492- Present, HarperCollins Publishers, New York, 1980, p 174-176

(7) ظهر ذلك واضحا من خلال الخطاب الاسترضائي للجنوب، ومن خلال الرسائل التي بعثها الرئيس لنكولن إلى أصدقائه ومن يثق بحكمتهم في الجنوب، مؤكدا على أن لا نية لديه لإلغاء مؤسسة العبودية أو التدخل فيها حيث وجدت، وأن فكرة الاتحاد أبدية ودائمة، وأن العلاقة مع الجنوب علاقة أخوّة وصداقة وليست عداء. لقراءة الخطاب الافتتاحي للرئيس أبراهام لنكولن أنظر:

The Abraham Lincoln Papers at the Library of Congress, Series 1, General Correspondence, 1833-1916, Abraham Lincoln, January 1861 (First Inaugural Address.

(8) بمجرد اندلاع الحرب أعلنت ولايات فيرجينيا، تنيسي، أركانساس وكارولينا الشمالية انضمامها إلى الجنوب، ولإبراز مدى حساسية الموقف بالنسبة لإدارة الرئيس لنكولن فلو أعلنت ميرلاند الانفصال فسيتم عزل واشنطن العاصمة عن بقية ولايات الاتحاد وستسقط تلقائيا بيد الجنوب. للمزيد حول موقف الولايات الحدودية من الحرب الأهلية أنظر:

William C. Harris, Lincoln and the Border States, University of Kansas 2011.

(9) Divided Hearts, Britain and the American Civil War, Louisiana State University Press, 2001, p 89-92.

(10) William C. Harris, Lincoln and the Border States, Op, Cit., 42-80, 80-119, 233-266.

(11) The Abraham Lincoln Papers at the Library of Congress, Series 1, General Correspondence, 1833-1916, Abraham Lincoln, , Op, Cit., Message to Congress, July 4 1861.

(12) Silvana R. Siddali, From Property to Person: Slavery and the Confiscation Acts 1861-1862, Louisiana State University Press, 2005, pp 55-70.

(13) Ibid., pp 95-120.

(14) William A. Gladstone, United States Colored Troops, 1863-1867, Thomas Pubns, 1996.

John Hope Franklin, From Slavery to Freedom, A History of African American, New York, McGraw Hill. Inc., 1996, pp 238-243

(15) Burrus M Carnahan, Act of Justice, Lincoln's Emancipation Proclamation and the Law of War, University of Kentucky Press, 2007, pp 117-138.

(16) The Abraham Lincoln Papers at the Library of Congress, Series 1, General Correspondence, 1833-1916, Abraham Lincoln, Thursday, January 1 1863, Final Draft , Emancipation Proclamation.

(17) About America: The Constitution of the United States of America with explanatory Notes adapted from The World Book Encyclopedia, World Book, Inc., 2004, p 36.

(18) Thomas R. Frazier, Afro-American History, California, Wadsworth Publishing Company, 1988, p 121-122.

(19) تعتبر الرسالة التي بعث بها العبد السابق جوردون أندرسون إلى سيده كولونيل أندرسون في أغسطس 1865 والذي طلب منه العودة للعمل في مزرعته في تنيسي خير دليل على حالة الإحباط التي وصل الهيا ملاّك المزارع في الولايات الجنوبية، وكذلك مخاوف السود وتراكمات زمن العبودية القاسية والتي شكّلت عائقا أمام استئناف العلاقة بين عبيد الأمس وسادتهم، ونظرا لأهمية الرسالة فقد نشرتها صحيفة نيو يورك اليومية في عددها الصادر بتاريخ 22 أغسطس 1865. لقراءة نص الرسالة انظر عدد الصحيفة المذكور أو ارجع إلى

Stanley I. Kutler, Looking for America, The People's History, Volume2,New York: W.W. Norton & Company, 1979, pp 4-6.

(20) PETER d' A. Jones, The U.S.A. A history of its People and Society since 1865, Volume 11, University of Illinois, The Dorsey Press, 1876, pp 361-362.

(21) W.E .Burghardt Du Bois, The Freedmen's Bureau, Atlantic Monthly, 87. 1901, pp 354-356.

(22) Lillian Foster, Andrew Johnson, His Life and Speech's, New York: Richardson & Co, 1866.p 226.

(23) لقراءة نص قانون مكتب المحررين 1866 أنظر:

National Archive and Record Administration, Freedmen's Bureau Preservation Project (2006).

(24) الأيكر: وحدة قياس مساحة الأرض استخدمت في الولايات المتحدة، وتعادل حوالي 4 آلاف متر

(25) Howard Zinn, A People History of the United States 1492- Present, Op, Cit., p 181.

(26) George Brown Tindall, David E.Shi, America: Narrative History, Volume One, New York: Norton & Company, 1984, pp 702-703.

(27) Ibid., p 707.

(28) من الأعضاء الذين مثّلوا الحكومات المؤقتة في الولايات الجنوبية في الكونجرس عام 1865 نائب رئيس اتحاد الولايات الجنوبية، 58 عضوا سابقا في كونجرس الولايات الجنوبية زمن الحرب، أربعة جنرالات عسكريين، خمسة ضباط برتبة جنرال شاركوا في الحرب، و 6 ضباط سابقون في وزارة الحرب الجنوبية.

John Hope Franklin, From Slavery to Freedom, History of African Americans, New York: Alfred A.Konpf INC., 1980, P 233.

(29) للمزيد حول انتخابات الكونجرس الأمريكي والاطلاع على القوائم والأرقام أنظر:

http://history.house.gov/Congressional-Overview/Profiles/40th/

(30) تتلخص قضية محاكمة الرئيس جونسون بأنه خالف قانون الخدمة المدنية بطلبه من وزير الحربية الاستقالة، واتهامه بأنه يسرّب أسرار ومحاضر جلسات الحكومة للراديكاليين الجمهوريين، وعلى الرغم من هيمنة الجمهوريين على مجلسي الشيوخ والنواب إلا أن التصويت لعزل الرئيس كان ينقصه صوت واحد، في الوقت الذي تطلب فيه العزل ثلثي عدد أعضاء المجلس زائد صوت، فقد امتنع 7 أعضاء جمهوريين عن التصويت لصالح العزل. لمزيد من التفاصيل حول محاكمة الرئيس جونسون أنظر:

Michael Les Benedict, The Impeachment and Trail of Andrew Johnson, Norton, 1999.

(31) George Brown Tindall, David E. Shi, America: Narrative History, Volume One, Op, Cit., p 709-710.

(32) George Brown Tindall, David E. Shi, America: Narrative History, Volume One, Op, Cit., p 710-711.

(33)حتى ذلك الحين كانت ولاية تنيسي هي الولاية الوحيدة من بين الإحدى عشرة ولاية الثائرة قد صادقت على التعديل الرابع عشر.

(34) George Brown Tindall, David E. Shi, America: Narrative History, Volume One, Op, Cit., p 710-711.

(35) Ibid., p 714

(36) Dictionary of American History, Stanly I. Kutler, Editor, Volume 2, p 59.

(37) Ibid, Volume 7, p 260.

(38) لمطالعة نصوص قوانين الولايات خلال عامي 1865-1866 أنظر:

National Archive and Record Administration, http://www.archives.gov/research/african-americans/black codes/

(39) Dictionary of American History, Stanly I. Kutler, Editor, Volume 4, p 554.

(40) من الأقوال التي انتشرت في تلك الفترة (أهرب أيها الزنجي وإلا أمسك بك رجال كلان will Catch you Run Nigger, run, or Ku Klux ، وكذلك العديد من الرسوم الكاريكاتيرية التي تصف الأسود بالمستلقي على ظهره وعلامات السعادة بادية عليه والرخاء واضح على ملبسه بينما وفي المقابل الرجل الأبيض وأسرته وأطفاله يكدحون لإطعام ذلك الأسود.

(41) Dictionary of American History, Stanly I. Kutler, Editor, Volume 4, p 554

(42) Howard Zinn, A People History of the United States 1492- Present, Op, Cit., p 184-185.

(43) http://www.presidency.ucsb.edu/showelection.php?year=1872

(44) US Department of Labor, Bureau of Labor Statistics, The Negroes in the United States: There Economic and Social Situation (Washington DC, Government Printing Office, 1966) p 194.

(45) http://www.freerepublic.com/focus/news/1072053/posts

(46) Ibid

(47) Ibid

(48) Thomas P. Stanford, The Tragedy of the Negro in America (Boston: Charles A. Wasto Printer, 1897) p 113

(49) للاطلاع على نماذج من تلك العقود المجحفة التي أبرمها السود مع أصحاب المزارع أنظر:

Stanley I. Kutler, Op, Cit., pp 7-9.

(50) Eric Foner ed., Freedom's Lawmakers: A Directory of Black Officeholders During Reconstruction. (Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1996).

(51) http://history.house.gov/Congressional-Overview/Profiles/

(52)http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_African-American_United_States_Representatives

(53) The Handbook of Texas online, "African Americans and politics "http://www.tsha.utexas.edu/handbok/online/articles/print/AA/wmafr.ht

(54) Langston Hughes, Milton Meltzer, and Eric C. Lincoln, A Pictorial History of Black Americans (New York: Crown Publishers, Inc., 1983), p. 204.

(55) Ibid., p 205.

(56) Alabama Moments in American History online, "Alabama's Black Leaders During Reconstruction" at (http://www.alabamamoments.state.al.us/sec26det.html)

(57)The Handbook of Texas online, "Reconstruction" (at http://www.tsha.utexas.edu/handbook/online/articles/print/AA/wmafr.ht

(58) Charles E. Wynes, The Negro in the South, Selected Essays, in American Negro History,(New York: Harper & Row, Publishers, 1965, pp 32-33.

(59) http://history.house.gov/Congressional-Overview/Profiles/39th/

(60) http://www.senate.gov/pagelayout/history/one_item_and_teasers/party

(61) James A. Rowley, The General Amnesty Act of 1872: A note, The Mississippi Valley Historical Review, Volume 47, Dec, 1960, pp 480-484.

(62) National Archive and Record Administration, Freedmen's Bureau Preservation Project (2006).

(63) William H. Rehnquist, Centennial Crisis, The Disputed Election of 1876 (New York: Random House, Inc., 2004)